

"تويتر" سياسي لبنان يشبههم شبكات التواصل: نعم أم نقمة؟

في عالم يميل يوما بعد يوم الى مزيد من السطحية واللامبالاة، برزت منذ اقل من عقدين ظاهرة شبكات التواصل الاجتماعي التي اتت لتزيد الطين بلة. وقد انبهرت بها جميع المجتمعات لاسباب عدة منها انها متاحة للجميع بالمجان وصممت اساسا لتكون سهلة الاستخدام من دون تعقيدات، كما جمعت بين النص المكتوب والمقطع المرئي

كما في سائر المجتمعات كذلك في لبنان، اظهر اللبنانيون شغفا بهذه الشبكات وصل بغالبيتهم حد الادمان، وطاولت هذه العدوى كل الفئات العمرية والاجناس والطبقات، واصبحت مصدرا جديدا وجيدا للحصول على المعلومات يستخدمها من

يعتمدونه منبرا اساسيا ومفضلا للتخاطب او بالاحرى التراسق في ما بينهم، والترويج لافكارهم وبرامجهم ونشر اخبارهم. فعل بات "تويتر" وغيره من الشبكات ينافس الاعلام التقليدي.

ما هو مدى الصدقية التي تتمتع بها شبكات التواصل الاجتماعي؟ هل من حدود تقف عندها في ظل غياب اي اطار قانوني ينظم عملها؟

"الامن العام" طرحت هذا الموضوع بابعاده الاجتماعية والقانونية والاعلامية ووقفت عند اراء الاختصاصيين حياله.

النجار: عدو العائلة

الخبير في الاعلام والتواصل رمزي النجار رأى في كتابه "فكر على ورق" ان الانسان الخالي من مناعة الحبر والدقة قد يجنح ويصبح مغرورا فيمتنع عن الوقوف عند اي حاجز، مبديا نقمة وسخطا حيال حالة الفلتان التي تشهدها شبكات التواصل الاجتماعي احيانا، وانحرافها الى فضائح وانتهاكات واستغلال وسرقة بيانات شخصية ونحر لحماية الحياة الحميمة، الى جانب كم اخر من الجرائم والمصائب التي نلحظها يوما بعد يوم، واهمها التفكك الاسري وسيطرة "السوشال ميديا" على وقت العائلة وحرمانها من التواصل المباشر والصحي لصالح اجهزة الهاتف الذي أو "الايباد" أو "اللاب توب" وكلها اعداء لدور الاب والام ولتواصل افراد العائلة وجها لوجه، ناهيك بامعانها احيانا في التسطيح الثقافي واغتيال السمعة والشخصية وانحطاط اللغة والقواعد واللائحة لا تنتهي.

اما لماذا "تويتر" لسياسي لبنان؟ فيجيب لانه "بكل بساطة يشبههم. اذ بعيدا من اللعبة اللفظية لا يوجد سياسة في لبنان

لا سياسة في لبنان
بل "تويتر"



الخبير في الاعلام والتواصل رمزي النجار.

بل يوجد تويتر. لكي نقرأ كلمة تويتر علينا ان نقرأها على هذا النحو، خاصة وان هذا الموقع بات مناسبا للمناكفات



والكيدية والحترقات المسيطرة حاليا على الحياة السياسية اللبنانية وغير اللبنانية، حتى ان الرئيس الاميري دونالد ترامب يستعمله في كثير من الاحيان بصورة مثيرة للجدل ينتج منها توترات. كما ان تويتر في رأبي وسيلة تمكن مستخدميها من ترداد اقوال او مواقف تقال داخل الصالونات المغلقة بطريقة غير قابلة للتجذيب قبل نشرها، فتصدر بصورتها الخام بهدف التعرض لخصم او تصحيح موقف او اثاره جدل حول موضوع معين".

الخبير في الاعلام والتواصل يرى ان "كل ذلك قد انعكس زيادة في التوتر والسلبية على الحياة السياسية اللبنانية، وفي غياب اية شرعة او عرف او مقياس لحسن استعمالها، فقد باتت هذه الشبكات تشكل سلاحا متوحشا غير قابل للضبط ضمن المقاييس والمعايير والمثل والقيم التي نحترمها كاعلاميين، والتي

نراها تتضاءل وتضيع من خلال اسلوب الهجوم الوحشي لهذه الشبكات، وقد اصبح الرأي العام اللبناني يتفاعل مع هذا الواقع بالطريقة نفسها: تعددت الوسائل التكنولوجية والغرائز واحدة. هذه الشبكات لم تتمكن حتى اليوم من الحلول مكان وسائل الاعلام التقليدية لا في لبنان ولا في الدول العربية، ولا حتى في بلدان العالم المتقدم. لكنها استطاعت ان تحجز مركزا لها وان تصدر جزءا من الدور وليس احتكاره، لانها ليست وسائل اعلام بل وسائل لنقل الخبرات والبروباغندا والانفعالات، وهي تفتقد ما تمتلكه وسائل الاعلام الحالية من مقاييس ومعايير تضبط ضمن شرعة او جدار مهني احترافي يجعلها تتمتع بصدقية وموضوعية. اليوم هناك محاولات بحث جارية عن هوية جديدة للاعلام وعن اطار يستقيم من خلاله المشهد الاعلامي المنقسم بين وسائل اعلام محترفة وبين

شبكات تواصل اجتماعي يجب العمل على ضبطها". يضيف النجار: "اللائحة السلبية لهذه الشبكات تطول واثرها على سوق الاعلان وانفاقه سلبي في العالم بأسره وليس فقط في لبنان. ففي حين كان يتم التعامل في الماضي مع وسائل اعلام محترفة ومهنية، نرانا اليوم امام وسائل لا تزال تبحث عن نفسها، تتطور وتتغير، تعلق وتهبط قيمتها السوقية، تدخل في فضائح وتعرض الى انتهاكات كسرفة داتا المعلومات منها في بعض الاحيان لتورط المشتركين فيها، خاصة وان معايير ومقاييس الصدقية لديها غير متوافرة على الاطلاق. فهي لا تزال زواجا متوحشا والتناسل فيه تناسل هجين غير شرعي الى ان يتم ضبطه ووضع اطار مهني واخلاقي واحترافي له. هذا لا يعني ان كل ما ينشر خطأ ولكننا نعيش في حضارة الفايك نيوز او الاخبار الكاذبة المفبركة التي تعززت مع هذه الوسائل".

سليمان: مطلوب رقيب وحسيب

الى التاكيد من مصدرها ودقتها قبل نشرها. فهناك اخبار كاذبة كثيرة تنشر من دون رقيب او حسيب. وقد اثبتت التجربة مع مرور الوقت ان لا مفر من العودة دائما الى مصادر الاخبار التي تبث عبر وسائل الاعلام التقليدية، فحتى مستخدمي وسائل التواصل الذين ينشرون تغريداتهم ويتابعون السياسيين والاقتصاديين والمحليين عبرها لا يثقون بما يثرون من معلومات او اخبار فيها قد تكون مدسوسة او كاذبة، وعندما يريدون التاكيد من اية معلومة يلجأون الى الوسائل التقليدية لانها مسؤولة وذات صدقية عالية".



لا مفر من العودة
الى مصادر الاخبار



مديرة الوكالة الوطنية للاعلام لور سليمان.





TAKING CARE OF YOUR BUSINESS

THE NEW VISA SIGNATURE BUSINESS CARD

Grow your business with added purchasing power! First National Bank offers you the Visa Signature Business Card, an easy way to separate company and personal expenses, manage business and travel spending, and simplify bookkeeping.

1244



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

مخايل: فوضى تتطلب ضبطا

”
شبكات التواصل
تشكل سلاحا متوحشا
غير قابل للضبط



المستشار القانوني لمؤسسة "مهارات"
المحامي طوني مخايل.



تقوم بتلقي الشكاوى والاخبارات في ما يتعلق بالتعبير على الانترنت وتحيلها الى التحقيق تلقائيا امام مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية التابع للشرطة القضائية في قوى الامن الداخلي. فقانون المطبوعات يجرّم نشر اي خبر كاذب في المطبوعات وتصل العقوبة الى الحبس ستة اشهر، ولكن مع اعتبار محكمة المطبوعات نفسها غير مختصة للنظر في قضايا النشر على وسائل التواصل الاجتماعي اصحت الاخبار الكاذبة التي تنتشر على الحسابات الشخصية غير مجرمة كونها غير مشمولة بقانون المطبوعات، ولا يتم معاقبتها ما لم تشكل جرما يتعلق بالقدح والذم والتحقير او تعكير السلام العام او اثاره النعرات الطائفية او مس علاقات لبنان الدولية.

هل يمكن اعتبار ما ينشر في هذه الوسائل مستندا قانونيا؟ بحسب الخبير القانوني مخايل: "اذا كان ما نشر كتابة او تسجيلا صوتيا او فيديو وصادرا بإرادة الشخص نفسه يمكن اعتباره اقرارا غير قضائي وتطبق القواعد العامة في الاثبات اذا تعلق الامر في مسائل مدنية وتجارية وقد نظم قانون المعاملات الالكترونية الصادر حديثا مسألة التوقيعات

بدا لافتا ما سجلته مؤسسة "مهارات" من تراجع في حرية المواطنين والناشطين في التعبير عن آرائهم الخاصة، لاسيما عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وعزا المستشار القانوني للجمعية طوني مخايل ذلك الى مؤشرات عدة "اهمها اخضاع انواع التعبير المختلفة عبر الانترنت مثل النقد، السخرية، والتعبير عن الراء الخاصة لنظام العقوبات الجزائي الذي يتضمن عقوبة الحبس التي تصل الى ثلاث سنوات في المسائل التي تمس الشعور الديني للطوائف في لبنان".

عن القانون الذي يطبق حاليا عند سوء استعمال وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي خاصة عند تعرضها للأمر الشخصية يجيب مخايل: "درجت محكمة المطبوعات السابقة في بيروت برئاسة القاضي روكز رزق على اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي بحكم المطبوعات وان كانت غير دورية، وتخضع لاحكام قانون المطبوعات. اما المحكمة الحالية برئاسة القاضي رفول البستاني فخالفت هذا الاتجاه واعتبرت نفسها غير مختصة للنظر في قضايا التعبير والنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. لذا فان النيابة العامة الاستئنافية في كل محافظة



الالكترونية والاثبات والالتزام. اما اذا كان ما نشر يتعلق بنقد الاشخاص العامين اي نشر مستندات ووثائق رسمية او غير رسمية تتعلق بادارة المال العام سواء كانت هذه المستندات في يد من نشرها او استحصل عليها من طريق التسريب من مصادر معلومات، فإن هذه الوثائق تشكل اخبارا للنيابات العامة للتحرك والتحقيق في اي جرم يتعلق بالفساد ويتم اثارته عبر نشر هذه الوثائق".

والى اي مدى يسيء الى لبنان الترشق السياسي عبر "تويتر" الذي نشهده يوميا؟ يقول: الوجه السلبي لما نشهده اليوم من مواقف لشخصيات عامة عبر تويتر او فايسبوك، انه يؤدي الى انقسام اللبنانيين على اساس حزبي وطائفي ومناطقى والتفاعل مع هذه التغريدات على هذا الاساس، وتستغل مجموعات ناشطة الكترونيا لمزيد من الانقسام في الرأي بين المؤيدين والمعارضين عبر الهاشتاغ التي تطلقها وتحرف لغة التخاطب ومضمونها الى حدود خطاب الكراهية والتخوين وهدر دم الاخرين اضافة الى التهديد المباشر والمضايقات المختلفة".